الحسن والقصار يبحثان مع المصارف الشراكة في تمويل مشاريع البنية التحتية

من اجتماع الحسن والقصار مع جمعية المصارف

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريّا الحسن، اجتماعاً في وزارة المال مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

وقال طربيه إن «هذا الاجتماع هو جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لإنهاض البنية التحتية، بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل وإعادة الحيوية إلى الاقتصاد اللبناني».

وأكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرسه أيضا اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، إذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج». وأوضح أن «هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج إلى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف إلى استجلابه من الأسواق الدولية».

واعتبر طربيه أن «مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري بحثه الآن والذي لا بد من أن تبحثه اللجان النيابية، يجب أن يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفاً ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة من حاجتها الملحة إلى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق».

وأضاف «ثمة حاجة حيوية إلى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، إذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها إعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ولمستقبله».

ورداً على سؤال، قال طربيه «اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول أنه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم إمكان إصدار موازنة». وأضاف: «ما يهمنا هو أن ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب أن يأتي من جهتين، الأولى ضبط الإنفاق والحد من الإهدار، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة عن طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من خلال تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد على إيجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة».